في اضخم ميزانية دفاعية

بوش يطلب ٧١٦ مليار دولار لتمويل الحرب في العراق وافغانستان

سيناتورات واشنطن داخل احدى قاعات الكونغرس

واشنطن /اف ب

قدم الرئيس الاميركي جورج بوش للكونغرس الاميركي ميزانية ضخمة للدفاع تبلغ ٧١٦,٥ مليار دولار لتمويل الحربين في العراق وافغانستان وتسديد نفقات زيادة حجم الجيش الاميركي.

وجاءت ميزانية الدفاع التي قدمها بوش في اطار خطة ميزانية حكومية اكبر للعام المالي ٢٠٠٨، ويسعى من خلالها الى تجنيد المزيد من القوات والحصول على مزيد من السفن الحربية والمقاتلات للجيش الاميركي الذي يعاني ضغوطاً سببتها الحرب المستمرة منذ اربع سنوات في العراق.

ويتألف طلب الميزانية من ثلاثة اقسام هي ٤٨١,٤ مليار دولار لميزانية وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) الاساسية لـ٢٠٠٨، ١٤١,٧مليار دولار لـ"الحرب العالمية على الارهاب" في ٢٠٠٨، و٩٣,٤ مليار دولار لتغطية التكاليف الاضافية للحرب في العام المالي الحالي الذي ينتهي في ٣٠ ايلول.

ويأتي الكشف عن ميزانية الانفاق وسط تزايد الحاجة الى مزيد من القوات الاميركية في العراق وافغانستان بينما حذر القادة العسكريون من ان ذلك يعرض للخطر قدرة البنتاغون على مواجهة التحديات في اماكن اخرى من العالم.

وقال وزير الدفاع روبرت غيتس ان "الموارد التي نخصصها للدفاع يجب ان تكون على مستوى كاف لمواجهة تحديات الظروف العالمية الاستراتيجية التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم".

غير ان النائب ايك سكيلتون رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب قال: ان المبالغ المخصصة "هائلة".

واضاف "لا يمكننا ان نوفر الدفاع الوطني للبلاد بسعر رخيص لكننا لا نستطيع كذلك المصادقة ببساطة على طلب الرئيس دون ممارسة الحرص الذي يتطلبه دستورنا".

وهذه اول مرة ترسل فيها الادارة الاميركية الى الكونغرس طلبات خاصة بالميزانية بخصوص الحرب، بدلاً من طلبات التمويل الطارئ التي اعتادت على تقديمها للكونغرس في السابق لتمويل عمليات في العراق وافغانستان.

وقالت تينا جوناس مراقبة الحسابات في وزارة الدفاع: ان البنتاغون قدر نفقات الحرب لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ١٤١,٧ مليار دولار اقل من اجمالي الانفاق هذا العام لان الوزارة افترضت ان زيادة عديد القوات الاميركية في العراق سيكون مؤقتا.

واضافت: ان التقديرات "تستند الى افتراض وجود ١٤٠ الف جندي في العراق وعشرين الفاً في افغانستان وهو المستوى الاساسي الذي حددناه قبل هذه التغييرات التي اجريت في السياسة عند قرار زيادة عديد الجنود".

ويفترض ارسال ٢١٥٠٠ جندي اميركي اضافي على الاقل الى العراق خلال الاشهر المقبلة بكلفة ٥,٦ مليار دولار.

كما خصصت مليارات الدولارت كذلك لعمليات اصلاح واستبدال المعدات المعطلة وتدريب وتجهيز قوات الامن العراقية وافغانية وتطوير طرق مكافحة العبوات الناسفة التي تزرع على الطرق وكذلك تطوير الاستخبارات العسكرية.

من جهة اخرى طلبت الادارة الاميركية رفع ميزانية الدفاع الاساسية ١١,٣٪ لعام ٢٠٠٨ خلال العام الحالي لتشمل توسيع كبير في حجم الجيش وقوات المارينز التي يتوقع ان يزيد بمقدار ٢٩ الف جندي بحلول ٢٠١٠ وستكلف ١٢,١ مليار دولار العام المقبل.

وسترتفع ميزانية الجيش الى ١٣٠,١ مليار دولار اي بزيادة ٢٠,٤ مليار دولار بحيث لا يتجاوزها في الحجم سوى القوات الجوية.

وستزيد ميزانية قوات المارينز بأكثر من ٢٥٪ لتصل الى ٢٠,٥مليار دولار، اي بزيادة ٣,٤ مليار دولار خلال هذا العام.

وقال البنتاغون "نظرا لادراكها بوجود تهديدات على الامن الاميركي تتعدى الحرب على الارهاب في العراق وافغانستان، يجب على الولايات المتحدة زيادة قوة وقدرات قواتها والحفاظ على حالة استعداد عالية والحفاظ على الدعم ومواصلة التحديث الاستراتيجي".

وسيزيد الاقتراح نفقات الشراء اكثر من عشرين مليار دولار لشراء الطائرات المقاتلة والمقاتلات الالكترونية والطائرات بلا طيار وحاملات الطائرات والمدمرات والسفن المقاتلة.

وسيصل اجمالي انفاق المشتريات لعام ٢٠٠٨ الى ١٠٧,٨ مليار دولار، حسب توقعات البنتاغون، يخصص منها ١٤,٤مليار دولار لبناء السفن اي بزيادة نحو ٣،٢ مليار دولار، و٢٧ مليار دولار للطائرات (+٤،١ مليار دولار) و٣,٧ مليار دولار للجيل الثاني من عربات القتال البري التابعة للجيش.

وسترتفع ميزانية العمليات وعمليات الصيانة المقترحة ١٥,٥ مليار دولار لتصل الى ١٦٤,٧ مليار دولار يخصص معظمها لتدريب القوات البرية وطواقم الطائرات والاحتفاظ بالسفن الاميركية في البحر لفترة اطول.

مناصرو البيت الابيض في الكونغرس يُفشلون مشروع قرار يعارض سياسة بوش في العراق.. ويستعدون لإفشال مساعي حجب التمويل

واشنطن / المدى والوكالات

فشل منتقدو الحرب في مجلس الشيوخ بتمرير مشروع قرار يعارض خطة الرئيس الامريكي جورج بوش القاضية بارسال تعزيزات عسكرية اضافية الى العراق.

وعد المحللون والمراقبون فشل هذا المشروع بمثابة انتكاسة قوية لمتبنيه السناتور الجمهوري جون ورنر والسناتور الديمقراطي كارل لفين اللذين ذهب مشروعهما ضحية للمشاحنات حول حدود واحكام المناقشة بشأن حرب العراق.

ورغم ان مشروع القرار لا يلزم الرئيس بتنفيذه حتى لو تم اقراره إلا ان معارضي المشروع قالوا ان من شأنه ان يوجه صفعة سياسية لبوش قد تثبط عزيمة القوات الامريكية في العراق وتشير الى حجم الشقاق بين الامريكيين.

ويعود سبب فشل المشروع الى ان القرار كان يحتاج الى تأييد ٦٠ صوتا من اصوات المجلس المكون من ١٠٠ عضو وحصل على ٤٩ صوتاً مقابل ٤٧ صوتاً معارضاً.

ورغم تأييد عدد من الجمهوريين لخطوة اتخاذ مثل هذا القرار إلا ان الموالين للبيت الابيض داخل مجلس الشيوخ حالوا دون طرح القرار للمناقشة.

وكان مشروع القرار يدعو البيت الابيض الى دراسة كل الاحتمالات الاخرى لتحسين الامن في العراق باستثناء ارسال مزيد من القوات وهو الامر الذي خالفه الرئيس بوش.

هذا القرار الذي لم يأخذ نصيبه من التمرير والتنفيذ يعده المراقبون الخطوة الاولى من نوعها من جانب المعارضين للحرب في العراق لاظهار معارضة مباشرة للوجود الامريكي في العراق.

عدد من الديمقراطيين في المجلس من جهتهم قالوا انهم سيعارضون مشروع القرار لانه لا يصل الى المستوى الذي يريدونه.

من جهته وعد زعيم المجموعة الجمهورية باستئناف المناقشات مع نظيره الديمقراطي لإيجاد مخرج لهذا المأزق الواضح.

وتقول التقارير الصحفية المختصة بمجلس الشيوخ ان النقاش سوف يتجدد خلال الاسابيع المقبلة مع البدء بدرس البند المتعلق بتمويل الحرب في العراق وافغانستان في ميزانية عام ٢٠٠٧ والذي يتضمن ٣٩ مليار دولار.

التقارير ذاتها اوضحت بأن مشروعاً ثالثا يمكن ان يحصل -حسب الجمهوريين- على العدد الكافي من الاصوات لافشال مشروع "وارنر- ليفن" بعدم قطع الاموال التي تتيح تجهيز القوات على الارض والامتناع عن أي تعليق حول الستراتيجية الواجب اتباعها.

وكان الرئيس جورج بوش قد قدم في وقت سابق خطة الميزانية الجديدة لكي يصادق عليها الكونغرس وقد طلب مزيداً من المخصصات لتغطية نفقات الحرب في العراق وافغانستان.

وتبلغ الميزانية ٢,٩ تريليون منها قرابة ٧٠٠ مليار دولار مخصصة للانفاق العسكري ويخصص مشروع الميزانية نحو ٢٠٠ مليار دولار للانفاق على العمليات العسكرية.

وتعد هذه اول ميزانية يقدمها رئيس جمهوري كونغرس اغلبيته من الديمقراطيين الذين وجهوا انتقادات قوية لسياسته المالية.

بدء محاكمة ضابط اميركي رفض التوجه الى العراق

فورت لويس/ الوكالات

بدأت محكمة عسكرية اميركية بمحاكمة اللفتنانت في الجيش الاميركي اهرين واتادا اول ضابط في الخدمة الفعلية يرفض التوجه الى العراق.

وقالت تقارير صحفية ان اللفتنانت اهرين واتادا اصر امام المحكمة في قاعدة فورت لويس (٧٠ كلم جنوب سيتل كبرى مدن ولاية واشنطن، شمال غرب) على الدفع ببراءته في الجلسة.

وتجمع امام القاعدة التي احيطت بتدابير امنية مشددة نحو مئتي شخص للتعبير عن تضامنهم مع الضابط الاميركي، الى جانب تظاهرات اخرى في نيويورك ولوس انجليس بما في ذلك امام البيت الابيض في واشنطن.

وكان اهرين واتادا وهو من مواليد هاواي عام ١٩٧٨ قد رفض في حزيران ٢٠٠٦ التوجه الى العراق معبرا بوضوح عن اعتراضه على الخدمة. وهو ملاحق لرفضه هذا ولتصريحاته التي وصفت بانها "سلوك لا يليق بضابط" اتباعه.

ويفيد محضر اتهام الضابط انه قال "صدمت عند قراءة كمية الاكاذيب التي استخدمتها ادارة بوش لشن وخوض هذه الحرب واذا كان يمكن للرئيس (بوش) ان يخون ثقتي، فقد حان الوقت بالنسبة لي لمراجعة ما يطلبون مني ان افعله".

واللفتنانت اهيرن واتادا الذي يمكن ان يحكم عليه بالسجن اربع سنوات هو اول ضابط في الجيش الامريكي يعصي علنا اوامر بالانتشار في العراق.

وذكرت منظمة العفو الدولية ان ثلاثة جنود اميركيين بلا رتب صدرت عليهم احكام بالسجن بين ١٢ و١٥ عاما لرفضهم المشاركة في هذا النزاع.

وبينما يصر الجيش على ان الجندي يجب ان يحترم هرم القيادة ولا يمكنه اختيار حربه، يرى اللفتنانت واتادا ان الدستور يسمح له برفض امر غير مشروع.

ففي مقابلة مع الاذاعة الوطنية في نهاية كانون الثاني قال واتادا انه طلب في نيسان الماضي الاستقالة من الجيش حتى لا يتوجه الى العراق لكن طلبه رفض.

واضاف "حينئذ قررت اخراج القضية الى العلن وان اوضح للناس الاسباب التي يقتل من اجلها الجنود في العراق".

وفي هذه المقابلة قال واتادا ان الجنود لديهم الحق في رفض تنفيذ اوامر غير شرعية بحسب المعاهدات العسكرية المعتمدة.

واضاف "في هذه القضية قرر القاضي مسبقا انه لن يسمح بعرض اي دليل او الاستماع لشهود يقولون ان الحرب غير شرعية. قرر ان الامر شرعي وانه عبر توجيه التهم لي بعصيان امر انما يتم اخفاء مسألة شرعية الامر".

وكان الضابط الامريكي يأمل ان يشرح موقفه من الحرب في المحاكمة لكن اللفتنانت كولونيل جون هيد القاضي العسكري الذي ينظر في القضية رفض منح الدفاع حق التشكيك في شرعية الحرب قائلا: ان هذه القضية لا يمكن ان تبت فيها المحكمة العسكرية.

كما رفض هيد القائمة المحتملة لشهود الدفاع ومن بينهم خبراء في القانون الدستوري قائلا : ان ذلك لا يمت للقضية. كما قلص أيضا الاعضاء المحتملين في اللجنة العسكرية التي تقوم بدور هيئة المحلفين في المحاكم المدنية والتي ستحدد مصير المتهم.

وقال اريك سايتز محامي واتادا "أصبح من الواضح الآن انه لن يكون لدينا ما نقول في هذه المحكمة" ووصف قرارات القاضي بانها "كوميدية" و"مروعة".

وجرى جدل ساخن بين القاضي وفريق الدفاع للضابط المتهم. وبعد احد الاعتراضات المتكررة لسايتز على قرارات القاضي قال القاضي للمحامي "أترك حركاتك المسرحية خارج قاعة المحكمة."

ووقف مؤيدو واتادا ومن بينهم الممثل المناهض للحرب شون بين خارج القاعدة العسكرية وأخذوا يهتفون ويلوحون باللافتات.

وستبت لجنة عسكرية فيما اذا كان انتقاد واتادا للحرب يصل الى حد السلوك الشائن وما اذا كان يعد انتهاكا للولاء والانضباط ويضر بمهمة القوات الامريكية في العراق والروح المعنوية للجنود.

وقد انتسب اللفتنانت واتادا الى الجيش في ٢٠٠٣ قبل ان يؤدي الخدمة العسكرية في كوريا الجنوبية ويعود الى الولايات المتحدة. وبعد ان علم بأوامر التوجه الى العراق، طلب ان يتم نقله الى وحدة اخرى واقترح ارساله الى افغانستان.

واكد النائب الديموقراطي عن ولاية واشنطن مايك هوندا في افتتاحية نشرت في ٣٠ كانون الثاني في "سان فرانسيسكو كرونيكل"، ان اهرين واتادا "تطوع للخدمة في الجيش بعد اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١ لحماية عائلته ومواطنيه. وكانت خدمته مثالية واعتبره المسؤولون عنه بين الافضل".

واضاف هوندا تعليقا على قرار الجندي عدم التوجه الى العراق: ان "واتادا ليس وحيدا. كل استطلاعات الرأي تظهر معارضة متزايدة لدى الرأي العام للطريقة التي يدير فيها الرئيس بوش الحرب في العراق".

وتابع ان "هذا الجندي قام بشيء فريد لانه اول ضابط يرفض التوجه الى العراق".

سائقو سيارات الأجرة في نينوى.. عين على الراكب وأخرى على الطريق

الموصل/ المدى

على الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية حول عدد سيارات الأجرة العاملة في مدينة الموصل، غير أن مصادر في مديرية مرور نينوى أكدت أن السنوات الأربع الأخيرة شهدت ارتفاعاً كبيراً في أعدادها سواءً في داخل مدينة الموصل او في الطرق الخارجية، وغالبيتها العظمى (خصوصي) وهي غير مرخصة للعمل من قبل دائرة المرور، وأوضحت تلك المصادر بأن دخول أعداد كبيرة من السيارات الى القطر بعد عام ٢٠٠٣ وارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين هي من أهم العوامل التي أدت الى ارتفاع اعداد سيارات الاجرة ليس في نينوى وحسب بل في مختلف أنحاء العراق وكان من بين سائقي التكسي (مضر جاسم -٣٠ سنة) : الذي قال: تخرجت من كلية القانون قبل سنوات، وجميع محاولاتي في الحصول على وظيفة أو حتى العمل في المحاكم باءت بالفشل، فاضطررت ومنذ عامين تقريبا للعمل في سيارة أجرة يملكها أخي مقابل أجر يومي، ومع نهاية كل يوم أقنع نفسي بأن فرصة ما تنتظرني في مكان آخر وسيارة الأجرة مجرد محطة مؤقتة أو كابوس سوف ينتهي، العمل في الشارع يتطلب الكثير من الشجاعة والصبر فإضافة الى مفاجآت العنف أو التفجيرات التي تنطلق من دون سابق إنذار هناك مشكلة الوقود وأنا لا أذكر متى كانت آخر مرة امتلأ فيها خزان الوقود في سيارتي، لأنني أشتري كل يوم عبوة واحدة فقط من فئة (٢٠) لتراً بسعر يصل أحيانا الى (٣٠) الف دينار، وينتهي عملي مع انتهائها، وكثيرا ما اخفق حتى في جمع ثمن العبوة خصوصاً إذا ما تركز العمل في مركز المدينة حيث الطرق المسدودة والزحام غير المنتهي. أو إذا ما فرض حظر التجوال أو أغلقت الجسور، وهذه الأمور أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية.

أما (محمد نافع - ٤٢ سنة) فقال: بعض الناس يظنون اننا نجمع ثروات من خلال عملنا، وهم لايعرفون بأن الكثير منا يعودون الى منازلهم بجيوب فارغة أو مثقلة بالديون بعد ساعات من العمل غير المجدي، في السابق كانت أوقات العمل مفتوحة ليلاً ونهاراً أما في هذه الأيام فقد باتت محددة بساعات قليلة بسبب الوضع الأمني وحظر التجوال، إضافة الى مشكلة الوقود وهو الهم الأكبر لأننا ننفق أكثر من نصف المدخول على شرائه من السوق السوداء، وإذا ما أردنا الحصول على الحصة الأسبوعية المقررة بموجب البطاقة فعلينا قضاء معظم ساعات النهار أمام محطات التعبئة، وهي في الغالب لا تكفي عمل يومين كأقصى حد، العمل كسائق أجرة في ظل هذه الظروف هو نوع من البطالة لكنها بأي حال من الأحوال افضل من الجلوس في البيت.

أحمد جدعان (٦٢ سنة) يعمل سائق سيارة أجرة منذ خمسة و ثلاثين عاماً، وهو من القلائل الذين حافظوا على وفائهم الكلاسيكي لسيارة الشوفرليت موديل ١٩٥٥ قبل أن تحيله أزمة الوقود الى التقاعد الإجباري. قال: قبل وصول سيارات البالة (المنفيس) كانت فرص العمل كبيرة، لكن الشوارع اكتظت بها الآن، وتسببت بشكل مباشر بأزمة الوقود غير المنتهية، إضافة الى أنها اقتصادية وسريعة يفضلها الركاب على سياراتنا القديمة المتهالكة.

وقال (حاتم عبد الكريم - ٣٨): بسبب الظروف الأمنية، أحرص على التدقيق في وجوه الركاب قبل أن أقلهم بسيارتي، وعادة ما تكون المفاوضات على المكان والأجرة هي من تحسم مثل هذا الأمر، وإذا كان الشخص يثير الشكوك أطلب أجراً عالياً أو أعتذر لعدم الذهاب الى المكان المطلوب، اذ تكررت أعمال سرقة السيارات في المدينة وسمعنا قصصاً مرعبة عن مقتل سائقيها في وضح النهار وأمام مرأى الناس.

وبنبرة صوت محبطة قال(وليد خالد -٣٣ سنة): مع أن أجور النقل قد ارتفعت لكن بالمقابل فأن وارداتنا اليومية قد انخفضت، وذلك لأن المواطنين قللوا من اعتمادهم على سيارات الأجرة الصغيرة وأصبحوا يبحثون عن بدائل، وهكذا عادت الحياة مرة أخرى للحافلات الكبيرة (ريم) و (كوستر) وانضمت اليها الـ (كيا) واعتقد بأن المزايا متقاربة بين مختلف أنواع سيارات الأجرة خصوصاً أن جميعها تسير في الغالب خلال الزحام بنفس السرعة !. اما (أحمد صلاح) صاحب مكتب نقليات داخلية في الجانب الأيسر من مدينة الموصل قال : (الكثير من العائلات تعتمد علينا حالياً في نقل أبنائهم الى مدارسهم أو كلياتهم أو حتى مقرات عملهم، وهم يفضلون سياراتنا لأنها أمينة وسائقوها معروفون، وانتشار الهواتف النقالة ساهم بشكل كبير في تفعيل دورنا ورفع مستوى الخدمات التي نقدمها للمواطنين ليس فقط في حدود الحي أو المنطقة التي يوجد فها مكتبنا بل يشمل مناطق أخرى في جانبي المدينة، وفي أحيان كثيرة تمارس سياراتنا دور الإسعاف الفوري في نقل المرضى الى المستشفيات أو الى العيادات الطبية. وخلال المدة الماضية ومع تأزم الوضع الأمني صار العديد من ربات البيوت يعتمدن علينا في شراء احتياجاتهن المنزلية وخصوصاً المواد الغذائية، والتي نوصلها الى البيوت مباشرة بعد الاتصال بنا. ويبدو أن هذا التحول الذي طرأ على عادات المواطنين سببه عدم الوثوق بالشارع ولما يجري فيه من أحداث يومية ولغياب دور الأجهزة الأمنية في حمايتهم). وفي الجانب الأيمن من المدينة حيث مرآب بغداد، الذي عرف والى سنوات قريبة بنشاطه الكبير حيث كان يستقبل ويودع كل يوم آلافاً من المسافرين بين الموصل وبغداد بواسطة أسطول كبير من الحافلات والمركبات الصغيرة المختلفة، غير أنه في هذه الأيام يبدو كمكان مهجور إذ لا توجد هناك سوى بضع سيارات ينتظر سائقوها بصبر اكتمال عدد الركاب وقد يعود بغضهم الى منزله لأنه لم يكمل العدد المطلوب.

يقول السائق (فلاح محمود) : الطريق بين الموصل والعاصمة لم يعد آمناً كالسابق بسبب الحوادث الكثيرة التي تجري فيه بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، ولذلك فأن غالبية المواطنين امتنعوا عن السفر إلا في حالة الضرورة القصوى، وكثير من الناس باتوا يتصلون بمكاتب النقل التي تأخذهم من بيوتهم الى بغداد وبالعكس وتعيدهم الى منازلهم، ولم تعد بهم الحاجة للمجيء الى (الكراج). إضافة الى أن أزمة الوقود تسببت بارتفاع أجور النقل الى أضعاف ماكانت عليه في الماضي فقد تصل أجرة الراكب الواحد الى أكثر من (٥٠) آلف دينار، اعتدنا على السفر في أوقات الصباح الباكرة نصل قبل حلول الظلام، في السابق كان الوقت الذي نستغرقه في الطريق كأقصى حد هو أربع ساعات، الآن نعتبر هذا الزمن ضربا من الخيال بسبب انقطاعات الطرق وأعمال العنف على الطرق الخارجية، والقطعات العسكرية الأمريكية أو العراقية التي لا تسمح لنا مطلقا بتجاوزها.

وبشأن العلاقة بين رجال المرور وسائقي سيارات الأجرة، قال ان الدلائل كلها تشير الى احترام وود متبادلين بينهما وهو أمر لم يكن معهوداً في الماضي، وكأن هدنة ما قد أبرمت في الخفاء لتوقف حملات المطاردة اليومية في الشوارع الرئيسية وتلك المارة بالأسواق أو حتى الكمائن المرورية أمام الإشارات الضوئية.

من جانبه قال الملازم (س. ح) : العلاقة بين منتسبي المرور وسائقي السيارات عموماً تغيرت بشكل جذري وذلك بسبب تعطيل سلطة المرور التنفيذية والتغاضي عن محاسبة المقصرين للمخالفات التي يرتكبونها واقتصار دورنا في التوجيه معظم الأحيان وتنظيم السير في مفترقات الطرق. واغلب المواطنين يقدرون ذلك ويتعاونون معنا لأنهم يدركون أهمية عملنا كونه يصب في مصلحتهم. المواطن (محمد خيري) قال : لولا رجال المرور لتعطل السير في الشوارع، إنهم يقومون بواجبهم على أكمل صورة وفي كل الظروف صيفاً وشتاء، ولقد عشنا تجربة مريرة في الأشهر الأولى التي أعقبت أحداث نيسان عام ٢٠٠٣، فقد كانت مفترقات الطرق تختنق بالزحام وكان الأمر يستمر لساعات لكن بعد عودة شرطة المرور لم يحدث ذلك كثيراً، أعتقد بان وجودهم يوحي بالثقة وعلينا جميعاً أن نتعاون معهم باستمرار.

٧ آلاف عائلة عربية تستجيب

تعويضات كركوك تشمل جميع العوائل المنشطرة

كركوك / المدى

اعلن عضو اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ مدير مكتب كركوك كاكه ره ش صديق ان قرار اللجنة بمنح العوائل الوافدة الى كركوك والتي تتم اعادتها الى المناطق التي وفدت منها اصلاً ٢٠ مليون دينار وقطعة ارض سكنية يشمل ايضا العوائل المنشطرة عن العوائل الاصلية.

وقال كاكه ره ش صديق في تصريح صحفي: بالنسبة للعوائل المنشطرة فان كل عائلة جاءت من مناطقها الاصلية كانت عائلة واحدة واصبحت الآن ثلاث عوائل او اكثر من عائلتين فان كل عائلة من تلك العوائل مشمولة بالمنح المالية التي تبلغ ٢٠ مليون دينار اضافة الى قطعة الارض فهذه تعتبر منحة للعوائل الكبيرة حيث يجوز ان تقبض العائلة ٦٠ مليون دينار او اكثر حسب الانشطار العائلي الحاصل فعلاً.

واضاف ان القرار الثاني والمعروف بقرار رقم (٤) هو الغاء جميع العقود الزراعية التي وجدت ضمن سياسات التطهير العرقي والمعروفة بتعريب تلك المناطق حيث تم اسكان العشائر العربية الوافدة فيها مثل مناطق دبس وآلتون كوبري وشوان وقرة هنجير وليلان وياجي وبشير ومناطق من داقوق وتازة. واستملكت تلك الاراضي العائدة للكرد والتركمان الى تلك العشائر العربية حيث ان هناك مناطق كردية بحتة واخرى تركمانية اضافة الى مناطق مختلفة بين القوميتين.

واوضح ان القرار بانتظار مصادقة رئيس الوزراء العراقي عليه بغية المباشرة بتنفيذ القرار ونحن في مكتب كركوك بصدد ايجاد آلية دقيقة وشفافة لارجاع المرحلين من ابناء كركوك وآلية لارجاع الاخوة العرب الوافدين الى مناطقهم الاصلية معززين مكرمين.

من جهة اخرى قال النائب كمال الكركولي خلال مؤتمر صحفي في اربيل ان "عدد العائلات العربية التي تسكن كركوك حاليا وقامت بتسجيل اسمائها استعدادا للعودة الى مناطق سكنها الاصلية بلغ سبعة آلاف عائلة".

لكن الكركولي لم يذكر العدد الاجمالي للعائلات العربية الوافدة الى كركوك المتعددة القوميات.

الا انه اكد "استمرار تسجيل اسماء العائلات المقيمة في كركوك والمناطق المحيطة من قبل الوافدين الذين استقروا في المدينة ضمن سياسات النظام السابق لتغيير تركيبتها الديموغرافية".

وكانت اللجنة العليا المعنية بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور قررت الاحد ضرورة "اعادة العرب الوافدين الى كركوك الى مناطقهم الاصلية في وسط وجنوب العراق مع منحهم تعويضات تبلغ ٢٠ مليون دينار مع قطعة ارض سكنية".

وقررت اللجنة برئاسة وزير العدل هاشم الشبلي اعادة العرب الوافدين ونقل بطاقاتهم التموينية ووظائفهم الى اماكنهم الاصلية.